

حوار مفتوح، كما أخذ يشجع ويطور التجمعات السياسية الخارجة عن وحدة الصف الوطني والمرتبطة بمخطط الاحتلال، والمشدودة باتجاه الخطوات الاميركية - الاسرائيلية - المصرية.

ومن أبرز هذه التجمعات ما يسمى بروابط القرى. وضمن هذه الخطوة أيضاً، يجري الحصار والتضييق، بمختلف الوسائل، على القيادات الوطنية التي تعارض الحكم الذاتي.

الخطوة الثانية: بعد ايجاد القيادات البديلة، يجري التحضير لمصادنات الحكم الذاتي التي ستضم، بالضرورة، هذه القيادات؛ ولتثبيت ذلك يجري العمل، على الصعيد الخارجي، لضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قيادة ونفوذاً. أما الخطوة الثالثة، وفيها يسعى شارون، وبعد أن يكون قد تحقق له تشتيت الشعب الفلسطيني وتمزيقه من جديد الى ايجاد الوطن البديل في لبنان أو الاردن.

تطورات المشروع: بعد ستة أسابيع من التخمينات والاشاعات، نشر يوم ١٩٨١/٩/٢٢، رسمياً، أن وزير الدفاع بالتنسيق مع رئيس الحكومة سيقترح، في جلسة قادمة، هيكلية ادارية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووفقاً لهذا الاقتراح، سيتم فصل الصلاحيات في المنطقتين؛ بحيث تصبح النشاطات الجارية، والنشاطات التخطيطية ذات العلاقة بالجهاز الأمني، ضمن مسؤولية قيائد المنطقة. أما النشاطات المدنية ذات العلاقة بالمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فستكون ضمن صلاحيات الادارة المدنية الملحقه بوزير الدفاع، وستعمل كما في السابق بالتنسيق مع وزارات الحكومة المختلفة بواسطة منسق النشاطات في المناطق المحتلة.

وأكد بيان وزارة الدفاع، أن الادارة المدنية ستتركز تدريجياً على مدنيين يملكون محل رجال الجيش، وفي الوقت نفسه، ستبذل جهوداً لزيادة عدد العاملين، من بين صفوف عرب الضفة والقطاع، في الادارة المدنية، بما فيها اشغال مناصب رفيعة المستوى (معاريف، ١٩٨١/٩/٢٧).

وذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أنه، في المرحلة الأولى، تتجه النية نحو تعيين البروفيسور (جنرال احتياط) مناحيم ميلسون مسؤولاً عن المجال المدني في الضفة الغربية. وقد شغل ميلسون، في الماضي، منصب مستشار منسق النشاطات في المناطق المحتلة للشؤون العربية، وهو يشغل الآن رئاسة مركز الدراسات الاسيوية والافريقية في الجامعة العبرية، كما شغل أيضاً منصب استاذ محاضر في اللغة العربية وآدابها في الجامعة العبرية.

ومن الجدير بالذكر، أن فكرة فصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، خطط لها بقصد احراز تقدم في موضوع تجسيد الحكم الذاتي، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد (هارتس، ١٩٨١/٩/٢١).

وفي اطار مباحثات الحكم الذاتي، أعلم شارون الوفد المصري، أن حكومة اسرائيل ستبلور مع الزمن مشروعاً اضافياً بعيد المدى، في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفه امتصاص التوتر وخلق أجواء مريحة للتفاهم، وفي المقابل، محاربة الارهاب حتى النهاية.

وأشار شارون الى أن هذا المشروع هو امتداد للاقتراح الذي ينوي تقديمه - يعلم رئيس الحكومة - في جلسة الحكومة القريبة القادمة، لفصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، ومشاركة تدريجية للسكان المحليين في الحكم. وقد استقبل المصريون أقوال شارون وتوضيحاته بالارتياح، ولكنهم طالبوا بالاشترك في الاعداد والتنفيذ لهذه الخطوات، الامر الذي رفضه الوفد الاسرائيلي (هارتس، ١٩٨١/٩/٢٤).

وأفادت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أن الحكومة الاسرائيلية تبنت، في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٧، مشروع وزير الدفاع اريئيل شارون. وقد عمل شارون على تثبيت أسس مشروعه أثناء مناقشة الحكومة له.

وقال رئيس الحكومة، مناحيم بيغن: «انه يؤيد هذا المشروع بالرغم من أن الجيش الاسرائيلي يشكل مصدر الصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة». وأضاف: «لقد آن الاوان لكي يهتم